

بيان دولة قطر
الدورة 158 للمجلس التنفيذي 7-2 فبراير 2026، جنيف
بند جدول الأعمال: 23 الوثيقة: EB185/27 B158 27-ar.pdf
العنوان: تعزيز الصحة والرفاه

تعرب دولة قطر عن تقديرها لتقرير المدير العام حول التقدم المحرز في تنفيذ الإطار العالمي لإدماج الرفاه في الصحة العامة. ونؤكد تأييدنا للتحول من المقاييس الاقتصادية التقليدية إلى نماذج حوكمة تضع صحة الإنسان والكوكب في قلب السياسات العامة.

ضمن الجهود الوطنية في هذا السياق، اعتمدت دولة قطر "الصحة في جميع السياسات" كركيزة أساسية، حيث لا يقتصر تحقيق الرفاه على وزارة الصحة العامة فحسب، بل يمتد ليشمل التعاون مع قطاعات البلدية، التعليم، والبيئة. بالإضافة إلى إطلاق مبادرات تهدف إلى تمكين الأفراد من إدارة صحتهم النفسية والبدنية عبر أدوات رقمية آمنة، كما نشير في هذا الصدد إلى المشروع المشترك بين دولة قطر ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) الذي وضع معايير جديدة لكيفية استخدام الأحداث الرياضية الكبرى كأداة لتعزيز الصحة العامة والرفاه.

وفيما يتعلق باستفسارات الأمانة حول الآليات المؤسسية التي يمكن إنشاؤها لدمج مفهوم الرفاه في الحوكمة الوطنية وتحديد أولويات واضحة، تقترح دولة قطر ما يلي:

1. إطار وطني للرفاه ودورة منتظمة لتحديد الأولويات: يشمل اعتماد إطار وطني للرفاه يتجاوز المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ويحدد مجموعة محدودة من النتائج والأولويات الوطنية، تتم مراجعتها بشكل دوري وربطها بخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.
2. الميزانية القائمة على الرفاه وحوكمة الاستثمار: ويقصد بذلك إدماج اعتبارات الرفاه في عمليات إعداد الميزانية العامة أو وسم الإنفاق الحكومي من منظور الرفاه، بما يقتضي من الجهات الحكومية إظهار مساهمة برامجها ومشاريعها في تحقيق نتائج الرفاه المتفق عليها.
3. إدماج الرفاه في أدوات صنع السياسات الوطنية: كإلزامية استخدام أدوات تقييم الأثر الصحي والرفاه، ومراجعات العدالة الصحية، وآليات المشاركة المجتمعية، بما يضمن ترجمة مفهوم الرفاه إلى قرارات وسياسات عملية.

وفيما يتعلق بالهيكل والترتيبات القيادية اللازمة داخل وزارات الصحة للحفاظ على الالتزام طويل الأمد ببرنامج الرفاه، تقترح دولة قطر ما يلي:

1. إدماج الرفاه في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء: عبر تضمين نتائج الرفاه ضمن الاستراتيجيات المؤسسية وخطط العمل السنوية واتفاقيات الأداء، بما يضمن استدامة الالتزام بغض النظر عن تغير القيادات أو دورات الميزانية.
2. ربط الرفاه بالجاهزية والمرونة: ومواءمة قيادة الرفاه مع خطط الاستعداد للطوارئ والاستجابة والتعافي، إدراكاً لأهمية دمج تعزيز الصحة والرفاه في سياقات الطوارئ المتكررة.

3. الأخلاقيات والثقة العامة والتحول الرقمي المسؤول: عبر تحديد مسؤوليات قيادية واضحة للأشراف على الجوانب الأخلاقية والاستدامة وبناء الثقة العامة، بما في ذلك حوكمة التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة ذات الصلة بأجندة الرفاه.

أما فيما يتعلق بالموارد التقنية الإضافية مثل التوجيهات المعيارية، والأدوات الرقمية، ومنصات بناء القدرات - التي ينبغي إعطاؤها الأولوية لتسريع تنفيذ سياسات الرفاه ورصدها على المستوى الوطني، تقترح دولة قطر ما يلي:

1. إرشادات تشغيلية موحدة ومسارات تنفيذ عملية: تشمل إعطاء الأولوية لإعداد إرشادات عملية تساعد الدول على تحويل نهج الرفاه العالمي إلى إجراءات وطنية قابلة للتنفيذ، بما في ذلك مسارات سياسات مشتركة بين القطاعات وإجراءات مرتبطة بتقديم الخدمات.

2. حزمة موحدة للقياس ومؤشرات واضحة: عبر تطوير مجموعة أساسية من مؤشرات الرفاه مع تعريفات دقيقة وإرشادات للتصنيف التفصيلي ومعايير لجودة البيانات، بما يدعم الانتقال إلى ما يتجاوز المقاييس الاقتصادية التقليدية.

3. لوحات رقمية وأدوات بيانات قابلة للتشغيل البيئي: عبر توفير أدوات رقمية للوحات المتابعة الوطنية والإبلاغ الدوري وربطها

بمنظم المعلومات الصحية، مع إرشادات تضمن العدالة وتحد من المخاطر المرتبطة بالتقنيات الرقمية والمعلومات المضللة. 4. منصات لبناء القدرات والتعلم بين الأقران: كالعمل على توسيع منصات التعلم الممنهج لصانعي السياسات والممارسين، بما يشمل مجتمعات الممارسة والتعلم بين الدول ودراسات حالة منتقاة، لتعزيز تبادل الخبرات وبناء القدرات المستدامة.

5. أدوات حوكمة للأخلاقيات والذكاء الاصطناعي: وتشمل تطوير مجموعات أدوات عملية لدعم الحوكمة الأخلاقية والاستدامة وبناء الثقة العامة في التحول الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي، نظرا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على الرفاه والإنصاف.